توقيف محامين بشكاوى كيدية بسبب جرائم معلوماتية

نقيب المحامين لـ«الوطن»: أستغرب لماذا لم تتم استشارتنا في المشروع الجديد للجرائم الإلكترونية

محمد منار حميجو

اعتبر نقيب المحامين الفراس فارس أن المشكلة ليس بقانون مكافحة الجريمة المعلوماتية بل في آلية تطبيقه، كاشفاً أنه تم توقيف بعض المحامين لمجرد شكاوى كيدية بأنهم ارتكبوا جرائم إلكترونية من خلال نشرهم على صفحاتهم الخاصة ليتبين فيما بعد أنهم لم يرتكبوا أي جريمة بهذا الخصوص خلال النشر على صفحاتهم.

وفي تصريح لـ«الوطن» أضاف فارس: إن أحد المحامين تم توقيفه لمدة شهر ليتبين بعد ذلك أنه لم يرتكب أي جريمة معلوماتية، مشيراً إلى أن النقابة اتخذت إجراءات لإنصافه بعدما ثبت أنه تم توقيفه لمجرد شكوى كيدية.

وأكد فارس أن التعميم الذي أصدره وزير العدل الأسبوع الماضي حول تأكيد آلية تطبيق قانون مكافحة الجريمة المعلوماتية والتمييز بينها وبين حرية الرأي والتعبير التي صانها الدستور جاء في وقته، مشيراً إلى أن النقد الموجه لأي جهة عامة بشكل موضوعي لا يعتبر جريمة معلوماتية.

وبين فارس أنه في حال كان هناك إساءة وتشهير بحق أي شخص فهذا يكل تأكيد تعد على خصوصية الآخرين وبالتالي فإنه من حقه تقديم شكوى بحق الشخص الذي نشر الإساءة.

فارس أشار إلى أن حرية الرأي ليست بمعنى أن ينشر الشخص على صفحته ما يشاء وتكون في منشوراته إساءة وتشهير بالآخرين، لأن ذلك لم يعد حرية ولأن لهذه الحرية حدوداً وهي تنتهي عند انتهاك كرامة الآخرين والتعدي على حقوقهم، لافتاً إلى أنه يجب ألا يكون هناك تساهل في مثل هذه الجرائم وأنه من واجب الدولة أن تحمي حقوق الآخرين بوضع أشد القوانين التي تردع وقوع هذه الجريمة.

ورأى أن التشدد في بعض الحالات أمر ضروري وخصوصاً فيما يتعلق بموضوع حقوق المواطنين لكن شريطة أن يكون هناك إثبات بذلك وألا يكون بناء على شكاوى كيدية أو على الشبهة، مبيناً أن الغاية من وضع العقوبة هو الردع وليس الغاية منها الانتقام.

وبين فارس أنه من المفروض أن يكون المحامي مرجعاً قانونياً ومن غير المقبول واللائق أن يكون موضعاً للمساءلة لأنه رجل قانون، معرباً عن أمله بأن يكون المحامون متمكنين من الإجابة عن أي سؤال وألا يكون في منشوراتهم أي إساءة للآخرين.

وأعرب عن استغرابه من عدم استشارة النقابة في مشروع تعديل قانون مكافحة الجريمة المعلوماتية على الرغم من المطالبات بمشاركة النقابة في كل مشاريع القوانين، مضيفاً: نحن ننتظر الشكل الذي سوف يخرج عليه من مجلس الشعب لنبدي ملاحظاتنا حوله باعتبار أنه يناقش حالياً في المجلس.

وأصدر وزير العدل أحمد السيد الأسبوع الماضي تعميماً للمحامين العامين بيّن فيه أنه من واجب القاضي التمييز بين حرية التعبير الذي سمح بالانتقاد والإشارة إلى أماكن الخلل في حال وجودها وبين الجرائم المعلوماتية المتعلقة بالإساءة إلى الإدارة العامة أو القائمين عليها في أشخاصهم وشرفهم وحياتهم الخاصة.

ولفت التعميم إلى أن المشرع نظم مؤسسة التوقيف الاحتياطي وفقاً لقواعد واضحة وأسس علمية تعتمد على خطورة الجريمة وآثارها السلبية على المجتمع، لافتاً إلى أنه من واجب القاضي الجزائي الحارس على تطبيق القانون أن ينظر في ظروف وملابسات كل قضية ليكون قناعة موضوعية وواقعية والتأكيد على أن التوقيف ليس سلفة على العقوبة، وبالتالي يجب استخدام تلك المؤسسة بحذر وموضوعية لمراعاة الحد الفاصل بين حرية التعبير عن الرأي وحقوق المواطنين والإدارة العامة والموظف العام.

وأكد التعميم أنه يجب محاكمة الفاعل طليقاً في الجرائم التي لا تستدعي التوقيف حتى صدور الحكم كعنوان للحقيقة.

مدير مدينة معارض السيارات لـ«الوطن»: إجراءات نقل ملكية المقاسم في خواتيمها وتخصيص المكتتبين قريباً

طلال ماضي

أكد مدير مدينة معارض السيارات بالدوير بريف دمشق غاندي سليمان أن إجراءات نقل ملكية المقاسم في مدينة المعارض في خواتيمها، وقريباً بعد الانتهاء من نقل الملكية سيتم تخصيص المكتتبين بالمقاسم والتي وصلت نسبة الاكتتاب فيها إلى ١٢٠ بالمئة.

وأشار سليمان في تصريح لـ«الوطن» إلى الاهتمام الحكومي الكبير مؤخراً بمدينة معارض السيارات، وخاصة بعد توقف العمل لفترة نتيجة وجود بعد العقبات، وإصرار ومتابعة يومية للانتهاء من العمل على الرغم من الصعوبات المالية القائمة.

وبيّن سليمان أنه تم الطلب من الشركات الإنشائية المنفذة لأعمال البنى التحتية لتقديم برنامج زمني لإنهاء الأعمال وتسليم المشاريع لإدارة المدينة.

وأكد سليمان أنه تم ترحيل ما يقرب من ٥٠ ألف متر مكعب من الأتربة وعمليات الترحيل مستمرة لإتمام فتح الطرقات الرئيسية اللازمة للمدينة، وكان خلاف حكومي على أمتار أوقف العمل في المدينة لعدة أشهر حتى تم حل الخلاف وإعادة الانطلاق بالعمل من جديد.

ويرى المكتتبون على المقاسم في المدينة أن كلفة كل مقسم ستحسب بناء على تكلفة البنى التحتية، من شبكات المياه والكهرباء والصرف الصحي والهاتف، والتي ارتفعت تكاليف تنفيذها أكثر من ٦ أضعاف منذ بداية المباشرة بها في نهاية عام ٢٠١٨ وحتى اليوم لم تنته، وقيمة المشروع في حينها حدد بنحو ٥ مليارات ليرة سورية متضمنة ثلاثة عقود، وهي عقد حفر الطرقات بقيمة ٣ مليارات و٧٠٠ مليون ليرة، وعقد الصرف الصحي بقيمة مليار و٣٠٠ مليون ليرة، وعقد شبكات المياه بقيمة ١٠٠ مليون ليرة، إضافة إلى عقد الكهرباء بقيمة مليار ليرة، وهذه الفروقات سنتحملها نحن المكتتبون بموجب العقد.

فهل الاجتماعات الحكومية المتكررة والزيارات إلى أرض المشروع ستحل التشابكات القائمة ويرى المشروع النور على الرغم من التأخير الحاصل في تنفيذ البنية التحتية؟!

مدير تربية الرقة: ثلاثة مشاريع لتعويض الفاقد التعليمي لأبناء الريف المحرر تستهدف أكثر من خمسة آلاف طالب وطالبة

محمود الصالح

كشف مدير التربية في الرقة فراس العلو عن بدء تنفيذ برنامج لتعويض الفاقد التعليمي في ريف الرقة المحرر، والذي يستهدف أكثر من خمسة آلاف طالب وطالبة من مختلف المراحل.

وأكد العلو في تصريح لـ«الوطن» أن محافظة الرقة عانت ومازالت تعاني كثيراً بسبب الأثر السلبي لسيطرة المجموعات الإرهابية على جميع القطاعات وخاصة القطاع التربوي، حيث منعت جميع المجموعات الإرهابية التي سيطرت على محافظة الرقة منذ عام ٢٠١٣ أي شكل من أشكال التعليم، وخاصة المدارس الرسمية، من خلال تحويل المدارس والمعاهد إلى مقرات لهذه المجموعات الإرهابية، ومنع دخول كتب المنهاج الوطني إلى تلك المناطق، بل ذهبت أبعد من ذلك من خلال التضييق على الطلاب في منع التعلم حتى في بيوتهم الخاصة على يد المعلمين والمدرسين الذين يقيمون في هذه المناطق.

ولفت إلى أنه في الوقت ذاته رفض أبناء الرقة في جميع المناطق القبول بما سعت إليه ميليشيا «قسد» من مناهج تربوية أو محاولاتها الفاشلة في فتح مدارس من قبلها، لذلك اعتمد الطلاب في جميع المناطق خارج السيطرة على الدراسة في منازلهم والتقدم إلى الشهادتين الإعدادية والثانوية بشكل دراسة حرة، حيث قدمت وزارة التربية ومحافظة الرقة كل التسهيلات لهؤلاء الطلاب لتمكينهم من التقدم للامتحانات العامة في الريف المحرر.

وعن تعويض الفاقد التعليمي أوضح العلو أن مديرية التربية وبالتعاون مع اليونيسيف افتتاحه خلال فصل الصيف القادم ويمتد من الأول من حزيران حتى نهاية العام الجاري وفيه ٢٥ مركزاً تتوزع في جميع أنحاء الريف المحرر، ويقدر أن يشارك فيها أكثر من ألف وخمسمئة طالب وطالبة، ويتم تنفيذ المشروع بالتعاون بين مديرية التربية ومنظمة اليونيسيف وجمعية نبراس ويشمل جميع الطلاب.

الصف الأول الابتدائي حتى الصف الثامن، ويستهدف المشروع الطلاب الأكثر حاجة في المناطق المحررة، ويتم تدريسهم جميع المواد الأساسية، وقد استفاد من هذا المشروع ٢٠٢٤ طالباً وطالبة من الصفوف المذكورة، وانتظم هؤلاء الطلاب في ١٥ شعبة صفية في الريف المحرر وتولى تعليمهم حوالي ٩٠ مدرساً ومعلماً من الكوادر التربوية العاملة في تربية الرقة، وذلك بالتعاون مع اليونيسيف وجمعية نبراس في الرقة.

وبين مدير التربية أن هناك مشروعاً آخر للتعويض التعليمي والدعم خاصاً لطلاب الشهادتين الإعدادية والثانوية وقد بدأ العمل به في العشرين من كانون الثاني الحالي ويستمر حتى نهاية شهر نيسان القادم، وهذا المشروع خاص لطلاب الشهادات ويتم من خلاله إعطاء دروس تقوية للطلاب بالنسبة للتعليم الأساسي في مواد العلوم والرياضيات والعربي والفرنسي والإنكليزي، وبالنسبة للثالث الثانوي العلمي يتم إعطاء دروس في مواد الرياضيات والفيزياء والكيمياء والعلوم، والفرع الأدبي في مواد الفلسفة والعربي والإنكليزي والفرنسي.

وأضاف: إن جميع هذه الدروس لجميع المشاريع يتم تنفيذها يومي الجمعة والسبت من كل أسبوع من الساعة الثامنة صباحاً حتى الثانية عشرة ظهراً بحيث أنها لا تؤثر في العملية الدراسية المقررة وفق خطة وزارة التربية.

ويبلغ عدد المراكز التي يتم إعطاء الدروس فيها للشهادتين ٩ مراكز ويشارك فيها ١٤٢٤ طالباً وطالبة وينجز بالتعاون مع اليونيسيف وجمعية اليمامة، أما المشروع الثالث فيتم من الكوادر التربوية العاملة في تربية الرقة، وذلك بالتعاون مع اليونيسيف وجمعية نبراس وإنجاز ٩ مراكز ويشارك فيها ٤٢٤ طالباً وطالبة لتمكينهم من التقدم للامتحانات العامة في الريف المحرر.

الاحتلال الأمريكي قصف جامعة الحسكة.. وتأجيل الامتحانات إلى إشعار آخر

الخليفة لـ«الوطن»: مركز جديد لخدمة المواطن خلال أسبوعين ونعاني نقصاً بأعداد الموظفين

فادي بك الشريف

كشف رئيس جامعة الفرات طه الخليفة لـ«الوطن» عن أضرار كبيرة جداً طالت مبنى إدارة الجامعة في الحسكة وكليتي الهندسة المدنية والاقتصاد نتيجة تعرضها للقصف من طيران الاحتلال الأمريكي الأمر الذي أدى إلى إحداث تدمير في المباني ومرآب الآليات في مبنى رئاسة الجامعة بالحسكة، علماً أن التكاليف كبيرة جداً.

وأكد الخليفة أن فرع الحسكة يضم أكثر من ٢٥ ألف طالب وطالبة في عدد من الكليات، مبيناً أن الوزارة والجامعة ستتخذ الإجراءات المنصفة للطلبة والقرارات التي تراعي أوضاعهم وظروفهم لتصب في مصلحتهم جراء الظروف والأوضاع الراهنة.

وقال رئيس الجامعة: مستمرون بتأجيل الامتحانات الجامعية في كليات الحسكة حتى إشعار آخر بسبب أعمال الفوضى والشغب وممارسات ميليشيا (قسد) القمعية جراء الأحداث في سجن الثانوية الصناعية، وطبيعة الظروف الراهنة في المحافظة.

وفي سياق متصل بواقع الجامعة، كشف الخليفة عن افتتاح مركز خدمة المواطن في دير الزور خلال الأسبوعين القادمين بعد استكمال كل التجهيزات وتأمين المستلزمات المخصصة لعمل المركز ليكون في الخدمة قريباً، على أن يتم بتوجيه من وزارة التعليم العالي والبحث العلمي تقديم ٣ خدمات إلكترونية تشمل حياة جامعية وكشف العلامات ومصدقة التجنيد، مضيفاً: أصبح المركز شبه جاهز لتقديم الخدمات لجميع طلاب كليات دير الزور والرقة وذلك في كلية الآداب والعلوم الإنسانية.

وحسب الخليفة تم إنجاز نسبة كبيرة من الأعمال وتفعيل خدمة الأتمتة بما يفوق الـ٩٠ بالمئة على أن يتم ربط المركز مع مختلف الكليات بما فيه العمل على تفعيل منصة إلكترونية مختصة بالجامعة إضافة إلى متابعة مختلف شكاوى الطلبة وما يرتبط بحياتهم الدراسية والامتحانية والحد من المسائل الورقية والتخفيف من التكاليف عن الطلبة.

هذا وأشار رئيس جامعة الفرات إلى وجود نقص بعدد أعضاء الهيئة التدريسية والموظفين، مبيناً أن الجامعة تضم ١٦٨ عضو هيئة تدريسية لكن الحاجة إلى ٧٠٠ أستاذ جامعي في ظل عدد الكليات والطلاب، علماً أن عدد الموظفين لا يشكلون أكثر من ٣٠ بالمئة من ملاك الجامعة، الأمر الذي يتطلب زيادة في العدد.

وأضاف: من المقرر رفد الجامعة بـ٤٥ عضو هيئة تدريسية بعدة اختصاصات وذلك بموجب المسابقة الخاصة بذلك، ناهيك عن رفد الجامعة بـ٩٧ معيداً، على أن يتم رفد الاختصاصات الطبية بـ١٣ أستاذاً، مقارنة مع المسابقات السابقة التي لم تأخذ بالحسبان واقع الكليات الطبية.

وقال رئيس الجامعة: السكن الجامعي يقع ضمن تجمع عدد من الكليات، مبيناً تأهيل إحدى الوحدات السكنة خلال السنة الماضية مع تخصيص الوحدة للطلاب فقط بواقع ٦٠٠ طالب في ١٥٠ غرفة، كما تم الموافقة على الطلبات المقدمة إلى رئاسة الجامعة لسكن الطلاب حتى نهاية الفصل الدراسي الأول من العام الحالي.

وفيما يخص الإناث، بين الخليفة العمل على تأهيل وحدة سكنية بموجب عقد للتأهيل، على أن تكون الوحدة السكنية في الخدمة بدءاً من العام الدراسي القادم لاستقبال ٦٠٠ طالبة، وذلك ضمن اهتمام الجامعة لاستيعاب أكبر عدد ممكن من الطلبة والطالبات.

هذا ولفت الخليفة إلى أن الجامعة أحالت العام الماضي ٣ أعضاء هيئة تدريسية إلى مجالس تأديب اتخذت بحقهم الإجراءات القانونية اللازمة.

ونوه رئيس الجامعة بمتابعة مختلف الشكاوى الواردة، والعمل على معالجتها واتخاذ الإجراءات التي تنعكس إيجاباً على الطلبة، مع العمل على استكمال امتحانات الفصل الدراسي الأول، على أن يباشر بالمقررات الامتحانية المؤجلة بعد انتهاء الجدول الامتحاني للمقررات بالكامل.

> إحالة ٣ أعضاء هيئة تدريسية إلى مجالس تأديب خلال ٢٠٢١